OPEN ACCESS

P-ISSN: 2074-9554
E-ISSN: 2663-8118

Tikrit University
Journal of Al-Farahidi's Arts
DOI: https://doi.org/10.51990/jaa.15.52.3.21

Lecturer. Dr. Ahmed Salih Ahmed Dawood
E-Mail: ahmedsalih76@tu.edu.iq
Mobile: +9647706159102

Department of Sociology
College of Arts
Tikrit University
Salahuddin
Iraq

***Keywords*:**
- Iraqi State
- Globalization
- State Administration
- Nation State
- Welfare State
- Keynesian State

Article History:
Submitted: 26/09/2022
Accepted: 18/10/2022
Published: 15/01/2023

Managing The State Under the Globalization Analytical Study

A B S T R A C T

This research dealt with how to manage the state in light of the major global changes, which are imposing its dominance on states and societies, and tampering with their values and cultures. The research problem can be summed up in two things: the first: the interference of international organizations and companies in the policies of countries, and the second: the resulting effects if countries tried to object to the policy of these organizations or drift in their current. Our research aims to: Study and analyze the effects of globalization on countries that have drifted in the current of globalization, and highlight the importance and role of state independence in exercising its authority and making its decisions. Using the descriptive analytical method, the description was to reveal everything related to globalization as a phenomenon that has an important role in changing many countries of their economic policies, trade systems and social affairs. As for the analysis, it was through the explanation and interpretation of the effects of globalization on the sovereignty of the state and how to manage it. This research will be organized into an introduction and a topic that deals with the elements of the research, problem, importance, goal, approach and definition of concepts. Then comes the second topic deals with globalization and the nation-state, and management of the state in light of globalization. As for the third topic, it dealt with developing countries and the challenges of globalization, and managing the Iraqi state in light of globalization, and then globalization and the Keynesian state. In the end, the results of the research.

Copyright © 2023 | JAA is an Open-Access Journal distributed under The Creative Commons Attribution License 4.0, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium provided the original work is properly cited.

إدارة الدولة في ظل العولمة ـ دراسة تحليلية

م. د. أحمد صالح أحمد داود
البريد الكتروني: ahmedsalih76@tu.edu.iq
رقم الجوال: +9647706159102

قسم الاجتماع
كلية الآداب
جامعة تكريت
صلاح الدين
العراق

الكلمات المفتاحية:
- الدولة العراقية
- العولمة
- إدارة الدولة
- الدولة القومية
- دولة الرفاة
- الدولة الكينزية

تاريخ المقالة:
قدمت: ٢٠٢٢/٠٩/٢٦
قبلت: ٢٠٢٢/١٠/١٨
نشرت: ٢٠٢٣/٠١/١٥

الملخص

تناول هذا البحث كيفية ادارة الدولة في ظل المتغيرات العالمية الكبرى، التي باتت تفرض سـطوتها على الدول والمجتمعات، وتعبث بقيمها وثقافاتها. وتتلخص مشكلة البحث في امرين: الاول: تدّخّل المنظمات والشركات العالمية في سياسات الدول وحتى الداخلية منها، والثاني: الاثار الناتجة لو حاولت الدول الاعتراض على سياسة هذه المنظمات او الانجراف في تيارها. ويهدف بحثنا الى: دراسة وتحليل اثار العولمة على الدول التي انجرفت بتيار العولمة، وابراز اهمية ودور استقلال الدولة في ممارسة سلطتها واتخاذ قراراتها. مستعينين بالمنهج الوصفي التحليلي، فكان الوصف للكشف عن كل ما يتعلق بالعولمة كظاهرة لها اهمية ودور في تغيير الكثير من الدول لسياساتها الاقتصادية وانظمتها التجارية وشؤونها الاجتماعية. اما التحليل فكان من خلال شرح وتفسير اثار العولمة على سيادة الدولة وكيفية ادارتها. وسينتظم بحثنا هذا في مقدمة وثلاث مباحث، تناول المبحث الاول عناصر البحث، مشكلة واهمية وهدف ومنهج وتعريف بالمفاهيم. ثم يأتي المبحث الثاني ليتناول العولمة والدولة القومية، وادارة الدولة في ظل العولمة. اما المبحث الثالث فتناول الدول النامية وتحديات العولمة، وادارة الدولة العراقية في ظل العولمة، ومن ثم العولمة والدولة الكينزية. وفي النهاية النتائج التي أسفر عنها البحث، ومن ثم التوصيات.

المقدمة

لم يعد خافيًا ما للعولمة من تأثير على الدولة سواء كان تأثيرًا داخليًا ام خارجيًا، اقليميًا ام عالميًا، ما يمكّننا من القول ان المفهوم التقليدي للسيادة الذي كانت تمارسه الدولة على اقليميتها وعلى مواطنيها بشكل شبه مطلق لم تعد ممكنة في ظل ظاهرة العولمة، فالسيادة في ظل هذه الظاهرة فقدت بعض معانيها وخصوصًا في ظل انتشار ما يعرف بالشركات متعددة الجنسيات وغيرها، التي اصبحت تفرض قيودًا معتبره على سيادة الدولة، واجبرت الكثير من الدول على التخلي عن بعض التزاماتها تجاه مواطنيها، وهو ما اثر سلبًا على كثير من الفئات الاجتماعية وخاصة من ذوي الدخل المحدود نتيجة لارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة. ولهذا كان تركيز دراستنا على ادارة الدولة من الناحية الاقتصادية في ظل ظاهرة العولمة.

المبحث الأول: عناصر الدراسة:

مشكلة الدراسة:

لم تعد ادارة الدولة ممكنة وميسرة كما كانت عليه في السابق، ففي ظل ظاهرة العولمة واذرعها المتمثلة بالشركات متعددة الجنسيات، وصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، فضلًا عن العولمة الاعلامية التي تجاوزت المعقول، اصبحت الانظمة السياسية غير قادرة على التحكم في انظمتها الداخلية او السيطرة عليها داخل حدودها الجغرافية او الاقليمية، فهذه الشركات التي تمثل احد اذرع العولمة، راحت تتدخل في سياسات الدول وشؤونها الداخلية، ولاسيما بلدان العالم الثالث، وخصوصًا اذا ما ارادت هذه الدول الاقتراض من صندوق النقد او البنك الدوليين، فحينئذ تجد هاتين المنظمتين الفرصة سانحة لفرض شروطها وارادتها على هذه الدول والتدخل في صياغة قراراتها، من اجل اجبارها على سحب يدها من مؤسساتها ومنشآتها الصناعية والانتاجية وبيعها للقطاع الخاص وضغط جميع نفقاتها العامة وفتح اسواقها لاستهلاك المزيد من منتجات وبضائع هذه الشركات. وهنا يتوجب علينا طرح بعض التساؤلات للإجابة عليها في هذه الدراسة:

١. هل للعولمة دور في إدارة الدولة وتقويض سيادتها؟
٢. كيف تستطيع الدول المحافظة على سيادتها امام هذه المنظمات؟
٣. ما هي الاجراءات التي يمكن ان تتخذها الدول لتحد من سطوة العولمة؟
٤. ما هي الاثار المترتبة على الانجراف في تيار العولمة؟

اهمية الدراسة:

تنبع اهمية هذه الدراسة من تسليطها الضوء على ظاهرة العولمة، والطريقة التي تدير بها الدولة انظمتها ومؤسساتها الداخلية في ظل هذه الظاهرة. وكذلك؛ تحاول ابراز المتغيرات الرئيسة التي احدثتها العولمة في ادارات الدول، وأنها بأذرعها المختلفة تتدخل في شؤونها الداخلية وتحد من سلطاتها على افرادها، سيما وان هذه الدراسة اشارت الى الحالة العراقية. وايضًا؛ تأتي اهمية هذه الدراسة من النتائج التي ستتوصل اليها والتي تتعلق بإدارة الدولة في ظل العولمة. فضلًا عن انها اسهامًا يرفد المكتبة العراقية والعربية بأفكار يمكن ان يستفيد منها الأكاديميون والباحثون المهتمون بالعولمة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

١. التعريف بالعولمة وتأثيرها على ادارة الدولة وسيادتها.
٢. دراسة وتحليل اثار العولمة على الدول التي انجرفت بتيارها.
٣. ابراز اهمية ودور استقلال الدولة في ممارسة سلطتها واتخاذ قراراتها.

منهج البحث

استعمل الباحث في هذه الدراسة منهج التحليل والوصف، فكان الوصف للكشف عن كل ما يتعلق بالعولمة كظاهرة لها اهمية ودور في تغيير الكثير من الدول لسياساتها الاقتصادية والمالية وانظمتها التجارية وشؤونها الاجتماعية. اما التحليل فكان من خلال شرح وتفسير اثار العولمة على سيادة الدولة وكيفية ادارتها، وبالتحليل ايضًا يتبين لنا اهمية الحفاظ على سيادة الدولة واستقلاليتها.

المفاهيم والمصطلحات العلمية:

١. الإدارة:

- يعرفها ديل بأنها: (هي عملية تنظيم واستخدام الموارد لتحقيق اهداف محددة) [١].
- وهي ايضًا (نشاط يتعلق بإتمام الاعمال بواسطة اشخاص اخرين، فهي بذلك نشاط مميز عن الانشطة الصناعية والزراعية والتجارية والهندسية والطبية) [٢].

٢. الدولة:

- وهي كيان ينشأ في منطقة معينة عندما يقوم الجهاز السياسي بممارسة سلطاته التي يعززها نسق قانوني وقدرة على استخدام القوة لتنفيذ سياساته [٣].
- يعرفها فيبر بأنها: (مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي تطالب قيادته الادارية بنجاح، وفي تطبيقها للأنظمة باحتكار الاكراه البدني المشروع) [٤].

٣. العولمة

- تشير العولمة الى تمدد التداخل الثقافي العالمي الذي يؤدي الى نشأة كيان عالمي يعرف على انه تفاعل وتبادل ثقافي متواصل، وهي عملية تفرز فيها سلسلة من التدفقات الثقافية تجانس ثقافي وفوضى ثقافية في آن معًا، من خلال ربط جيوب من الثقافة المتجانسة نسبيًا بعدما كانت منعزلة، ما يؤدي الى افراز صـــور معقدة للآخر وايجاد ردود افعال تدعم الهوية اولًا، وثانيًا افراز ثقافات عابرة للقوميات، وهو ما يعد (ثقافات ثالثة) اصيلة تتجه الى ما بعد الحدود القومية [٥].
- يعرفها غدينز بأنها وصول نمط الانتاج الرأسمالي في منتصف القرن العشرين الى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التوزيع والتبادل والتداول والسوق والتجارة الى عالمية الانتاج واعادة الانتاج نفسها، اي ان هذه الظاهرة التي نشهدها هي بداية عولمة الانتاج الرأسمال الانتاجي وقوى الانتاج الرأسمالية ومن ثم علاقات الانتاج الرأسمالية ايضًا ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الاصلي ودوله [٦].

المبحث الثاني: العولمة وادارة الدولة:

العولمة والدولة القومية:

إن دور الدولة، ومنذ بزوغ فجر (الدولة القومية) كان يتجه باستمرار للتغير من عصر الى اخر، وان ما يحدث الآن يمكن ان ينظر اليه على أنه تغيرًا في دور الدولة، وانه تراجع عام وانحسار. لم يخطئ ماركس عندما قال: إن الدولة هي دائمًا وابدًا اداة الطبقات المسيطرة لقهر الطبقات الأخرى، او هي دائمًا وسيلة الطبقات المسيطرة في تحقيق تلك الاهداف التي يحتاج تحقيقها استخدام صورة او اخرى من صور القهر. ولكن قيام الدولة بخدمات الطبقات المسيطرة لم يكن دائمًا يتطلب القيام بالأعمال نفسها. فوظائف الدولة قد تغيرت على مر العصور، او على الاقل تغيرت الاهمية النسبية لهذه الوظائف مع تغير الظروف.

لقد استنفدت الدولة دورها التاريخي في البناء الاجتماعي والاقتصادي والقانوني، فثمة عمليات تنازل تجريها الدولة لحساب رأس المال. فمثلًا؛ بشكل رئيسي الشركات متعددة الجنسيات والعولمة هي الصيغة المتقدمة التي يرتكز عيها الخطاب اليومي لهذه الشركات، حول ضرورة انتقال كل شيء من اسس الدولة القومية الى رحاب الانسانية الواسعة؛ ومن الولاء للاقتصاديات الضيقة والثقافات المحلية المتعصبة، الى الاسواق المفتوحة على الاقتصاد والثقافة الانسانية دون شروط. وهذه الطروحات حول الدولة تدفعنا الى اثارة بعض التساؤلات والتوقف عند مستويات محدودة [٧].

فمثلًا؛ كان على الدولة في عصر الرأسمالية التجارية وهو عصر بزوغ الدولة القومية نفسها ان تتدخل تدخلًا فعالًا في الاقتصاد القومي الحديث النشأة. إذ كان عليها اولًا أن تنشئ هذا الاقتصاد القومي إنشاءً بتوحيد السوق القومية، وازالة العقبات القائمة امام انتقال السلع من مقاطعة الى اخرى، وتوفير الامن لهذا الانتقال وشق الطرق ومد الترع. وكانت الدولة ايضًا تتدخل تدخلا فعالًا في عملية الانتاج نفسها، فتفرض المواصفات الواجب اتباعها في انتاج بعض السلع الصناعية.

ثمَّ؛ لم يعد هذا ضروريًا في عصر الثورة الصناعية، فتراجع دور الدولة من حيث التدخل المستمر في عملية الانتاج التي أصبح من المناسب تركها لقرارات ارباب العمل أنفسهم، كما تراجع دور الدولة في حماية منتجيها من المنافسة الخارجية، على الاقل في الدول التي لا تخشى هذه المنافسة بسبب تفوقها على الاخرين. فالمقصود من رفع شعار (دعه يعمل دعه يمر) هو ان على الدولة ان تترك المنتجين وشأنهم وتترك التجارة الدولية والداخلية حرة، لكنها ظلت تتصدى لأي محاولة لرفع الأجور، وظلت مخلصة لرسالتها الدائمة وهي خدمة مصالح الطبقة المسيطرة، وانما كانت فقط تقوم بالعمل المناسب في الوقت المناسب [٨].

يجادل انصار العولمة، بأن قوة الدولة القومية او ضعفها ليس له علاقة بواقع العولمة، وسواء كانت الدولة القومية ضعيفة ام قوية فهي تشكل جزءًا رئيسيًا من العولمة، وان قدرتها على التحكم في تدفقات المهاجرين، او تجارة العقاقير او الجنس مثلًا، تشهد زيادات وانحسارات، وهذا ليس له علاقة بوجود العولمة وواقعها، او ان الدولة القومية هي احدى لاعبيها الرئيسيين، إذ يعتقد

انصـــار العولمة، أنه في الوقت الذي لا يمكن فيه انكار القوة المســتمرة للدولة القومية مجتمعة او منفردة، فإن قدرتها على ضبط الاسواق تنهار بشكل مطرد وتحكمها فيها بات متدنيًا بالفعل [٩].

والحقيقة ان الاقتصاد العالمي يشكل تهديدًا للدولة القومية، فبحسب رأي (اوهاماي Ohamae): ان الدولة القومية اصبحت بلغة الاقتصاد العالمي مجرد ممثل ثانوي، وقد جاءت (ستريـنج Strange) برأي مشابه لذلك، فهي تجادل على ان تراجع الدولة القومية مرتبط بتغيرات مالية وتكنولوجية، وكذلك بالاندماجات المتسارعة للاقتصادات القومية في سوق عالمية واحدة، فبعد ان كانت الدولة القومية هي المتحكمة في الاسواق في وقت ما، اصبحت الاسواق الان هي من يتحكم بالدول القومية [١٠].

ان الدولة القومية التي استطاعت ان تبقى محافظة على وجودها، بل قد تكون عززت من ذلك، هي في الحقيقة عاجزة عن توفير اسواق عمل لمواطنيها، ومن ثم اعطاءهم اجور تؤمن لهم عيش كريم، ما يجعل تيارات الشركات تتقاذفهم من كل صوب، وهذا ينعكس على اوضاعهم المجتمعية، فتزيد عندهم الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية وترتفع معدلات البطالـة والجريمـة، وهذا ما يؤدي الى التفكك الاسري والاجتماعي ما ينعكس سلبًا على تماسك المجتمع [١١].

والملاحظ ان الدول إذا كانت تريد لاقتصادها ان يكون من النوع (الموجَّه)، فستكون أكثر تدخلًا في انواع السلع الواجب انتاجها ومواصفاتها وكمياتها، وتتدخل حتى في اسعار بيعها، حفاظًا على استقرار السوق وتفادياً لحالات التضخم وغلاء الاسعار ولمنع استغلال التجار للطبقات الفقيرة. ولذلك قلما تجد في مثل هذه الدول ثراءً فاحشًا يقابله فقرًا مدقعًا، بل تكون مستويات المعيشية متقاربة الى حد ما، ويقل التفاوت بين الطبقات، وهذا هو منهج الدول الاشتراكية. أما إذا كانت تدفع باقتصادها ليكون من النوع (الحر)، فحينئذ نجدها تسحب يدها من كثير من المؤسسات والمنشآت، وتعطي المنتجين مزيدًا من الحريات في اختيار السلع التي ينتجونها وبيعها بالسعر الذي يرغبونه، بحجة تنمية الاقتصاد المحلي او تحت ذريعة مسايرة الاقتصاد العالمي وعدم الخروج عن السياقات والاتفاقات الدولية، وهذا منهج الدول الرأسمالية.

وهذا الاخير بطبيعته سيزيد من ثراء الاثرياء وفقر الفقراء، بل ويزيد من اعداد الفقراء بشكل كبير، إذ أن من ابجديات الاقتصاد أن كل رابح يقابله خاسر، ولاسيما في مفهوم الاستثمار الذي يبشر به فريدمان والذي ينهض اساسًا على المضاربة والمسارعة إلى بيع الاسهم والسندات التي ترتفع قيمتها الى اسعار مجزية، وقد لا تتجاوزها بل يحتمل انها تهبط بعـد ذلك، وكـذلك شـراء الاسهم والسندات ذات القيمة المنخفضة التي يمكن ان ترتفع بعد ذلك [١٢].

ان وجود الدولة القومية وسيطرتها على اقتصادها وازدياد سطوتها في القرن العشرين ادى الى خوض العالم ثلاث حروب عالمية اعادت تنظيم شكل العالم، فأوجدت دولًا جديدة وتلاشت معها دولًا اخرى، خلقت قوى جديدة قوية، واضعفت اخرى كانت قوية. تلك هي الحربين العالميتين الاولى والثانية، وثالثتهما الحرب الباردة ... اما الان فالعولمة تسعى الى تحويل العالم كله الى نظام واحد والى منظومة واحدة.

ومع اطلالة القرن الواحد والعشرين، ضعفت قدرة الدولة القومية على الدمج الاجتماعي وبدأت تفقد مرتكزاتها، فالعالم انتقل الى (العضوية ما فوق قومية)، وأخذ الاقتصاد المعولم يحطم روابط التضامن ويوسع الفجوة بين الرابحين والخاسرين ضمن إطار الدولة القومية، إذ ان عقدها اخذ بالانفراط وبدأ يتجه نحو الخصوصية، فهي اصبحت غير قادرة على ان تمد التكامل الاجتماعي بأسباب الحياة [١٣].

ويبدو ان الآراء حول ازمة الدولة التقليدية اخذت اتجاهين، الاول يرى الابقاء على الدولة ككيان اداري حاكم، مع تحديث هذا الكيان وعصرنته، باعتبار ان العولمة شأن داخلي يتعين التكيف معه والتوافق مع متطلباته. أما الثاني؛ فيرى عدم الابقاء على الدولة التقليدية لأن هناك كيان اداري كوني جديد على مستوى الكرة الارضية يتشكل الان، ويتعين الاسراع في تشكيله وتأييده ودعمه.

وثمة حقيقة؛ هي ان الشـركات متعددة الجنسـيات قد تحولت في ظل العولمة إلى دول حقيقية تقوم بتفكيك الدول وإعادة بنائها من جديد؛ وجعلتها تتنازل تحت ضـربات الرأسـمالية الاحتكارية عن حقوقها وحدودها الجغرافية وواجباتها تجاه مجموعاتها، حتى تقيم دولة عالمية، قادتها رؤوس الاحتكارات العالمية الجشعة من صقور اليهود وغيرهم من الأمريكيين.

إن الشـركات متعددة الجنسـيات قفزت فوق الحدود التي تفصـل ما بين الدول والأقطار، كما تمكنت من إزالة كل الحواجز الجمركية وتغلبت على كل القيود التي تحول دون تدفق المعلومات، فسلبت بذلك الكثير من سلطات الدول التي كانت تمارسها ضمن حدودها السياسية، والتي تعد من أهم مقومات سيادتها الوطنية، فأصبحت هذه الدول عاجزة وغير قادرة على بسط سلطتها وقراراتها على أراضيها، ومن وسائل هذه الشركات في تأثيرها على سيادة الدول، قيامها بإغلاق فروعها أو نقلها إلى خارج الدولة، سواء بطلب من الدولة الأم ام لا، وإذا حاولت الدولة التدخل في شؤون الشركة وإجبارها على إتباع سياسات اقتصادية تؤثر على أرباحها، فإنها تتفق مع شركات أخرى على مراقبة سياسات هذه الدولة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وإذا رأت الشركة أن الدولة لا تتماشـى واسـتثماراتها نزحت هي وبقية الشـركات المسـتثمرة الأخرى، فينتج عن ذلك انخفاض في أسعار العملات وأسعار الأسهم والسندات لهذه الدولة الراعية لهذه الشركات عبر أراضيها، كما حدث ذلك في المكسيك عام ١٩٩٤، ودول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٠ [14].

إدارة الدولة في ظل العولمة:

يربط الليبراليون الجدد بين قوى السـوق غير المكبلة وبين الدفاع عن النظم التقليدية، وبالأخص الاسـرة والدولة القومية. فالمبادرة الفردية تتطور في الاقتصـاد، ولكن الالتزامات والواجبات ينبغي تشجيعها في المجالات الاخرى. فهم يرون ان الدولة ولاسيما دولة الرفاهية تعمل على تدمير النظام المدني، ولكن الاسـواق لا تفعل ذلك؛ لأنها تنتعش بفضـل المبادرة الفردية. والأسواق شأنها شأن النظام المدني، وإذا ما تركت لحالها فسوف تقدم للمجتمع أعظم الفائدة. فهي آلات حركة تتطلب اطارًا قانونيًا وعدم تدخل الحكومة لكي تستطيع ان تدعم نموًا غير معوق.

ويحدد هؤلاء الليبراليون مهمة الدولة في عصر العولمة بأنها مضيفة للشركات متعددة الجنسيات، وما يقترن بالضيافة من كرم وترحيب، لكن المشكلة ان خدمات الضيافة والترحيب هذه اصبحت مكلفة وتحمل الدولة اعباء مالية مرهقة لإنجازها، وهي مضطرة في الوقت نفسه الى اعفاء الشركات من الضرائب او التخفيض على الاقل، وهو ما يؤدي الى تقليص الانفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة من نقل ومدارس ومستشفيات وجامعات ... الخ، وهذا يتزامن مع مطالبة الشعوب حكوماتها بالمزيد من الجهد لتحسين المستوى المعيشي بزيادة الاجور ودعم الخدمات العامة. وهكذا يمكن ان نتصور وضع الدولة في عصر العولمة [١٥].

ان من سمات الليبراليون الجدد، هو العداء لدولة الرفاهية، فهم يعدونها مصدر كل الشرور، بالقدر نفسه الذي كانت تمثله الرأسمالية في اعين اليسار الثوري. وقد كتب أحد الكتاب قائلا: سوف يأتي يوم ننظر فيه الى دولة الرفاهية بنفس الدهشة المصحوبة بالازدراء التي ننظر بها الان الى نظام الرق كوسيلة لتنظيم العمل الفعال ذي الدافعية. ان دولة الرفاهية تُلحق اثارًا بالغة الضرر ومدمرة للأفراد الذين يفترض ان ينتفعوا منها كالضعفاء والمحرومين والتعساء، اذ هي تكبل روح المغامرة والاعتماد على الذات لدى كل من الرجال والنساء، وتغرس في الاعماق شحنة من الكراهية القابلة للانفجار تحت اساسات مجتمعنا الحر [١٦].

إن الذين يركزون على الطبيعة الزائلة للدولة والذين هم تلامذة العولمة، هم أنفسهم اصحاب مقولة (الاسواق تكسب والحكومات تخسر) وهؤلاء حتميون أكثر مما ينبغي، فالحكومات تناضل تنافسيًا مع الاسواق، لكنها لم تخسر اصولها الاستراتيجية، فطبيعة السلطة هي في حالة تغير. وكذلك فإن وجود الهيئات المستقلة وكثرتها مؤشر على تفكك الدولة ونهايتها. وان الفكرة الاساسية لمقولة (الاسواق تكسب والحكومات تخسر) هي في الاساس صراع بين فكر (كينز) وبين اخرين الذين هم خصومه (جون ادم) او الدولة التاتشرية.

ويحلل الليبراليون العولمة، على انها فرصة لإبقاء الاسواق خارج سلطة الدولة او خارج التنظيم الحكومي، إذ تمثل حرية الاسواق مكسبًا وفائدة للجميع على المدى البعيد، في حين يرى منظورا الديمقراطية أن سياسة الدولة عادة ما تكون اقل قدرة على تصحيح اوضاع الاسواق وعدم فشلها، وان ما يُتوقع منها يتمثل في اساسيات فرض الضرائب وتجهيز وإعداد السلع العامة وحقوق المواطنين الاجتماعية [١٧].

وفي ظل سياق البحث عن سلطة بديلة عن الدولة، ظهرت فكرة القرية الكونية، تلك القرية التي يأمل سكانها أن يعيشوا وقد أسلموا مصيرهم وحياتهم لسلطة تحقق لهم الامن والاستقرار والعدالة. وفي مقابل ذلك تحصل على ضرائب يدفعها الجميع طواعية وانصياعًا.

ومن؛ ثم فإن السلطة الجديدة لنظام العولمة سوف تدور حول ثلاث وظائف رئيسية هي:

١. تحقيق الامن والامان.

٢. تحقيق العدالة والانصاف.

٣. تحقيق التوازنات التفاعلية لصالح الانسان في مجموعه العام (او ما يطلق عليه العقد الاجتماعي للعولمة).

ان هذه الوظائف التقليدية التي قد يراها البعض انها لا تخرج عن وظيفة الدولة التقليدية عندما تمارسها سلطة العولمة الافتراضية فإنها تبشر بعالم واسع من المتغيرات الواعدة بمستجدات واسعة بغير حدود، وربما ايضا بضوابط غير مسبوقة تفرض الاحترام والتقدير لهذه السلطة والانصياع لها طوعا او كرها [١٨].

المبحث الثالث: العولمة ودولة الرفاة:

الدول النامية وتحديات العولمة:

ان نموذج العولمة والسيادة لا يلتقيان، فبينهما برزخ متمثل في روح الوطنية التي تمتلكها السيادة. على عكس العولمة صاحبة المصلحة المادية المجسدة في الولاء للمنظمات، الشركات متعددة الجنسيات، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء والتعمير، والمنظمة العالمية للتجارة. لأن العولمة تحمل تهديدًا للحرية وسيادة الدول النامية، فهذه الشركات او المنظمات مثلًا اضحت تهمش دور الدولة بالمعنى السياسي وتفرض قراراتها على الاقتصاد الوطني، لأن (الاقتصاد سيد السياسة، وبالتالي خضوع القانون للسياسة، وهنا نكون أمام قاعدة هي (إذا اختلطت القاعدة القانونية بالسياسة فقدت القاعدة القانونية مضمونها وفحواها) [١٩]. وبهذا يتبين لنا أن العولمة هي نوع من القولبة والهيمنة؛ وقبولها يعني ضمنًا التنازل عن سيادة الدولة.

وعندما بدأ يظهر تيار العولمة الجديد، في سبعينيات القرن الماضي، وبزغ نجم الشركات متعددة الجنسيات، كان على الدولة القومية في العالم الثالث أن ترخي قبضتها على الاقتصاد والمجتمع شيئًا فشيئًا، تحقيقًا لمصالح هذه الشركات. فالأسوار الجمركية يجري هدمها، ونظام التخطيط يتم الغاؤه، والاشتراكية تصبح مضغة في الافواه، واعادة توزيع الدخل وما يعطى من دعم للسلع الضرورية يقال انه يتعارض تعارضًا صريحًا مع اعتبارات الكفاءة ومضر بالتنمية. وقد نما هذا الاتجاه سريعًا بعد سقوط الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة. فأصبح من الضروري ايضا تسريح الجيوش او على الاقل خفض الانفاق عليها.

ولكن هذا التحول من سياسة الى نقيضها يجب ان تقوم به الدولة نفسها. فعليها ان تفكك نفسها بنفسها، وتقنع الناس بتفاهتها وقلة حاجتهم لها، وعليها ان تسلم مهامها ووظائفها القديمة الواحدة تلو الاخرى لتتولاها الشركات الدولية العملاقة او المؤسسة الدولية التي تتكلم باسم هذه الشركات وتعمل لحسابها. ومن ثم تبدأ في الظهور بصورة جديدة لا تخلو من سمات كوميدية. دولة لها مظهر خارجي لدولة ذات سيادة وتباشر صوريًا كل المهام التي كانت تباشرها من قبل، ولكن في الحقيقة تكاد تنحصر وظيفتها بـ (الاجلاء والتسليم) اي تسحب يدها من كل ما كانت تضعها فيه من قبل وتسلمه للأجانب، ومن ثم تروج لهذه الوظيفة وتزعم أنها تحقق المصلحة العامة، ولاسيما مصلحة الفقراء [٢٠]. وحينئذ نجد الدولة القومية تبيع الشركات والمشروعات التي تأسست على يدها الى الشركات العملاقة وتسمي هذا خصخصة، ولا تفصح عن هوية المشتري، وتسحب الدعم المقدم

للفقراء وتسميه تثبيتًا اقتصاديًا، وتفتح الباب امام السلع المستوردة لتحل محل المنتجات الوطنية، وتسميه تكيفًا هيكليًا ... وهكذا.

لقد فرضت العولمة على الدول الأضعف تبعية ثقافية واقتصادية، وهذه التبعية بحسب نظريتها تتعامل مع ثلاث مواضيع رئيسية هي الاستغلال، وقمع السياسات الاستقلالية، والتشويه البنيوي. ففي موضوع الاستغلال يعتقد فرانك انه عندما يُخترق المحيط من خلال الاستثمار الاجنبي، فإنه يصرف الفائض الى البلد المنتِج عن طريق اعادة الارباح والفوائد اليه، وهذا يؤدي الى تراكم رؤوس الاموال في هذا البلد في حين تبقى البلدان المحيطة متخلفة، نتيجة التبادل غير المتكافئ بين البلد المنتج (المركز) والبلدان المحيطة. وعن قمع السياسات الاستقلالية في المحيط، فلأن التبعية تعيق حركة التنمية وتفرض قيود على خطط التنمية والتمويل وتحد من استيراد التكنولوجيا، او حماية الصناعات الوطنية، وتمنع نشوء طبقة برجوازية وطنية، وكذلك تنتج التبعية عدم مساواة داخل المجتمعات التابعة وبين المجتمعات القومية. وفي الموضوع الثالث يجري التشويه البنيوي لاقتصاد المحيط عن طريق العراقيل التي يضعها المركز بوجه تنمية المحيط، ليجعل الاقتصاد الموجه والمتخصص في انتاج المواد الخام للتصدير لا يطور بنية داخلية مميزة [٢١].

ويلاحظ ان هناك علاقة سببية بين العولمة وادارة الحكم، وهذه العلاقة لا تسير باتجاه واحد، فللعولمة تأثير كبير على ادارة الحكم بمستوياته كافة، كما ان ادارة الحكم لها تأثير فعال في كيفية التعامل مع العولمة وتحديد المدى الذي تفوق فيه ايجابياتها الاوجه السلبية التي ترافقها.

ففي ضوء عولمة الانشطة الاقتصادية في العالم تتخذ ادارة الحكم اهمية اضافية في مسألتين هما مكافحة الفساد ودعم الاستخدام المنتج والمفيد اجتماعيًا للمواد المتاحة.

فمثلًا؛ على صعيد مكافحة الفساد؛ فهو يقوض الثقة بالدولة ويصرف المستثمرين عن الاستثمار فيها ويحول دون الاستخدام الامثل للموارد المتاحة ويضاعف مشكلة الفئات الفقيرة والمعوزة في المجتمع، وهو يمثل عقبة في وجه التنمية. ولمّا كان الفساد لا يتحقق بخطوات احادية الجانب لأنه يتطلب طرفين، الاول لتقديم الرشوة والثاني لقبولها، فيمكن فهمه من خلال نظرية العرض والطلب. وللتغلب عليه يجب القضاء على العرض من جهة وايقاف الطلب من جهة اخرى، ومن ثم اجتثاث السلطات والانظمة الفاسدة.

أما على صعيد دعم الاستخدام المنتج والمفيد اجتماعيًا؛ فإن عدم دقة اولويات المجتمع الدولي تشكل العقبة الاساسية للتنمية القابلة للاستمرار، إذ من المقلق ان ما يخصص من اموال للأنشطة غير المنتجة كالإنفاق العسكري مثلًا يفوق بشكل كبير الانفاق على تعزيز الانشطة الاقتصادية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم.

وهنا تجدر الاشارة الى انه على الاقطار العربية بصفتها دول نامية ان تهتم بمجالات التنمية البشرية كافة، وترفع من مهارة الايدي العاملة، معتمدة بذلك على البرامج العلمية والافادة من المعلوماتية وكذا التكنولوجية المتطورة لتواكب حركة التطور العالمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، واقامة سوق عربية مشتركة ومناطق للتجارة الحرة بين الاقطار العربية، والتوجه

لتوظيف داخل الوطن العربي، وكذلك اشـــراك الموطن العربي في خطط التنمية ومنحه مزيدًا من الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية [٢٢].

إدارة الدولة العراقية في ظل العولمة:

شـــهد المجتمع العراقي انغلاقًا وعزلة شـــبه تامة عن العالم منذ عام ١٩٩٠، وتحديدًا بعد دخول القوات العراقية الى الكويت في ٨/٢ من ذلك العام، ومن ثم فرض الحصـــار الاقتصـــادي عليه. واســتمر هذا الانغلاق ســنوات عديدة، فلا بضــائع مســتوردة ولا مصــدرة. وتوقفت التجارة الخارجية للدولة العراقية بشـكل كامل، حتى جاءت مذكرة التفاهم اواسـط التسـعينات النفط مقابل الغذاء والدواء لتنفرج الازمة قليلًا.

في تلك المدة كانت الدولة العراقية تملك الكثير من المؤسسات والمنشآت الصناعية الانتاجية التي تنتج مختلف البضائع، والتي استطاعت ان تغطي جزء من حاجة السوق، ومع انها كانت كلها مملوكة للدولة وتعمل تحت اشرافها، إلا ان انتاجها لم يكن بالمستوى المطلوب، من حيث الكم او النوع، بسبب قدم المكائن وعدم توفر ادوات احتياطية لصيانتها وديمومتها، ما ادى الى تراجع كفاءتها في الانتاج. ولهذا كان المجتمع العراقي متعطش الى ما يسد حاجته من هذه البضائع.

وفي عام ٢٠٠٣، وبعد الغزو الامريكي للعراق واســقاط نظامه الســياســي، انفتح العراق على العالم انفتاحًا غير منظم وغير منضـبط. ورافق هذا الانفتاح ان جميع المؤسـسـات والمنشـآت الانتاجية توقفت عن العمل، بل وتم تخريبها وتفكيك معدات ومكائن المعامل والمصـانع التابعة لها بيد عصـابات تخريبية. فأصـبحت الاسـواق العراقية خاليه من اي بضـاعة. وفي هذه الاثناء بدأت البضـــائع الاجنبية بكل اشـــكالها تتدفق الى الاســـواق العراقية دون رقيب او حســـيب، فلا فحص لجودتها او لصلاحيتها للعمل او الاستهلاك، حتى اغرقت الاسواق العراقية بالبضائع الاجنبية.

وعلى الرغم من تعاقب عدة حكومات على العراق منذ العام ٢٠٠٣ والى اليوم، إلا ان أيًّا منها لم تسـتطع ايقاف هذا التدفق البضـائعي الهائل الى الاسـواق العراقية، ولم تسـتطع اعادة اي من المنشـآت الانتاجية الى الخدمة، وأصـبح من الصـعب جدًا عليها ضـبط الانشـطة التجارية للشركات متعددة الجنسيات داخل حدود الدولة العراقية.

ولما كانت الشـــركات متعددة الجنســـيات هي احد اذرع العولمة، لذا نجدها قادت الدولة الوطنية في اتجاهين قد يهددان بانتزاع الســيادة الوطنية من اجل ايصـــال كيانات فوق وطنية، او ربما تفكيكها الى كيانات اثنية دون وطنية، وفي مثل هذه الأوضـــاع تفقد الدولة طابعها كممثل حقيقي للقوى الاجتماعية المتجددة، واكثر الدول مهددة بهذين الخطرين هي الدولة العربية المعاصرة، فهي من جانب مهددة بخطر انتزاع السيادة ونقلها الى كيانات دولية اكبر منها كمنظمة التجارة العالمية وما شابه، والخطر الثاني هو الحروب الاهلية وصراع الهويات الذي يفتت سيادة الدولة ويمزق الوحدة الوطنية [٢٣]، وقد عانى المجتمع العراقي من هذه المسألة ايما معاناة.

ولا يخفى على احد ان الفضاء العراقي وبعد عام ٢٠٠٣ ازدحم بالقنوات الفضائية ووسائل التواصـل الاجتماعي عبر شـبكة الانترنت، ووسـائل التواصـل هذه تقوم بنقل الافكار والمعلومات

بشكل سريع وتصنع الاحداث والظواهر وتخلق الازمات، وتفضح ممارسات الحكومة امام جمهورها وامام المجتمع الدولي، وكذلك تصـــنع الوعي وتشـــكل الرأي العام، فهي تعتبر من المحركين الاساسيين للرأي العام العراقي، بعد ان كانت الدولة هي وحدها القادرة على لعب هذا الدور، وقد ساعدت الوسائل الاعلامية على تشكيل رأي عام عالمي حول امتلاك العراق اسلحة دمار شامل، مما افضى في نهاية الامر الى احتلال العراق [٢٤].

ان العولمة تمثل دعوة الى تذويب الحدود الاقليمية، وكذلك جسر لسيطرة قوى الاسواق المالية لإلزام الحكومات باتباع سياسات معينة، وهي بهذا تتدخل تدخلًا صريحًا في شؤون الدولة، وتزيح العامل الوطني من مكانته المركزية وكذلك تبخر المفهوم التقليدي للحدود الوطنية، وهذا كله يؤدي الى تقليص مفهوم السيادة القومية ومن ثم الاعلان عن نهاية الدولة [٢٥].

ومن الاساليب التي تتبعها العولمة من اجل اضعاف الدول، ما نشاهده حاليا في الدولة العراقية، مثلًا خفض التوظيف وخفض وظائف العمالة الماهرة وتخفيض الاجور وافتعال الازمات والمشـــاكل الداخلية، وكذلك منع الدولة من الاســـتثمار بما ينفع، لجعل الدولة مســـتهلكة فقط لما تنتجه الشركات العملاقة، اي اشاعة النمط الاستهلاكي الترفي واختزال الانسان في البعد المادي الاســـتهلاكي، وبحســـب رأي ســـعد الحافظ فقد ســـاعدت العولمة الاقتصـــادية على تبديد الثروات الوطنية من خلال عمليات غسيل الاموال، وكذلك وبحسب (ويلتس) فإن للعولمة ومن خلال الشركات العملاق دور مهم في تقليص الســـيادة الوطنية للدولة ولا ســـيما في الدول النامية، وذلك من خلال فقدان الدولة السيطرة على عملتها النقدية، وايضًا فقدانها السيطرة على تجارتها الخارجية [٢٦].

وبناءً على ما سبق يتبين لدينا ان مفهوم الدولة القومية في العراق آخذ بالاضمحلال، بل شارف على التلاشي. فسيادة الدولة القومية وسلطتها في تراجع كبير، فهي لا تستطيع كبح جماح الشركات متعددة الجنسيات، لأن هذه الشركات قفزت فوق الحدود التي تفصل بين الدول، بل وازالت كل الحواجز والقيود الجمركية، وتلاشى امامها كل ما يحول او يحد من تدفق المعلومات والبيانات. وبهذا؛ فهي سلبت من الدول الكثير من سلطاتها التي كانت تمارسها ضمن حدودها السياسية، والتي تعتبر من اهم مقومات السيادة الوطنية. فكيف بالدولة العراقية اليوم وهي تعاني بشكل واضح كثرة الاحزاب وصراعاتها واختلاف رؤاها وتعدد وولاءاتها وانتماءاتها، وفي نهاية الامر فقد ادى هذا الى ضعف في ادارة الدولة وهشاشة في جميع مفاصلها.

العولمة والدولة الكينزية او دولة روزفلت:

ظهرت الدولة الكنزية او دولة روزفلت (دولة الرفاه) في الغرب في ثلاثينيات القرن الماضي وسادت حتى نهاية الستينيات. وهي دولة قوية بلا شك، ومستمرة بتجييش الجيوش وفي تغذية الشعور القومي والولاء للوطن (لاسيما قبيل واثناء الحرب العالمية الثانية)، لكن قهر العمال لم يكن من وظائفها الاساسية. بل على العكس كان من السمات الاساسية لدولة الرفاة هذه تدليل العمال والانصياع لرغبات نقاباتهم، إذ اصبح هذا من مستلزمات التسويق الواسع للمنتجات الآخذة في التزايد.

يعتقد كينز وجود تعارض بين مصـــالح الفئات الاجتماعية مثل المســـتهلكون والمدخرون والمســتثمرون، والسـبب برأيه اختلاف سـيكولوجية هذه الفئات، وهذا تفسـير سـيكولوجي للصـراع الاجتماعي. وهنا نجده يختلف تمامًا عن النظرية الكلاسيكية وخاصـة عند ادم سميث، الذي يعتقد بفرضـية انسـجام المصـالح الاجتماعية القائمة على اساس طبيعي وليس اجتماعي، اي هناك ميل يسميه ميلًا للتعامل والمقايضة، فالإنسان ميال الى المبادلة (اي نظام السوق).

وتدعو نظرية كينز إلى تدخل الحكومة، للمساعدة في التغلب على انخفاض الطلب الكلي، وذلك من أجل الحد من البطالة وزيادة النمو. فعلى الحكومات فى اوقات الركود التدخل لدعم الطلب الكلي وليس لتقليصه، ففرض المزيد من الرسوم والضرائب ورفع اسعار الطاقة سيؤدى بالتأكيد الى انخفاض الطلب الكلى مما سيزيد من انخفاض معدلات النمو وبالتالي الى الانكماش الاقتصادى وسيؤدى ذلك الى ارتفاع معدلات البطالة، والتى يعد تخفيضها هو أحد الاهداف الرئيسية بل اهم اهداف أي خطة اقتصادية، واصلاح اسعار الطاقة يجب ان يتم على فترة طويلة ويجب الحذر من تطبيقه في حالات الركود والانكماش.

فبحسب رأي (كينز) انه في حالة الركود الاقتصادي على الدولة ان ترفع القدرة الشرائية للمواطن ليمتص فائض الانتاج، وفي حالة العكس على الدولة ان تخفض انفاقها، وهذا المبدأ يبيح للدولة التدخل في الشأن الاقتصادي لدعم القدرة الشرائية للمواطنين، لتستمر آلة الانتاج ولا تختل الموازين، إلا ان هذا المبدأ رُفض من قبل الرأسماليين في الولايات المتحدة، وطُبق فقط في الصناعات العسكرية التابعة للدولة، وبهذا كان الانتاج الصناعي العسكري منفذًا مهمًا لرفع قدرة المواطنين الشرائية وكذلك لامتصاص البطالة [٢٧].

ولهذا؛ فإن النظرية الكينزية متعارضة تمامًا مع العولمة وهي في طريقها الى التلاشي ان لم تكن تلاشت في اغلب دول العالم التي تتبنى السياسة الرأسمالية في اقتصادياتها. فالعولمة والنظام الرأسمالي يدعوان الى تقليص دور الدولة او الغاؤه فيما يخص حرية التجارة وعمليات السوق والانتاج والاستهلاك.

ومنذ نهاية الســـتينيات طرأ تغيرًا مهمًا على حاجات المنتجين، نتيجة للتطور التقاني من ناحية ولنجاح الدول الصناعية في ان تدخل من جديد حلبة المنافسة على الاسواق والمواد الاولية. هذه العوامل وغيرها ادت الى تغيير جديد ومهم على وظيفة الدولة، فإذا بالدولة الكنزية او دولة الرفاهية يحل محلها الدولة الريغانية او الدولة التاتشرية التي تقوم بالضبط بعكس ما كانت تقوم به دولة الرفاه. فالمطلوب الان ليس تدليل العمال لتوسـيع السـوق (إذ ان فرص توسـيع السـوق الان موجودة في الاسـاس في العالم الخارجي)، بل المطلوب مزيد من القمع والقهر للعمال، كذلك ليس المطلوب اعادة توزيع الدخل لصـالح الطبقات الدنيا، فهذه اصـبحت ايضًـا اقل ضـرورة لحاجات التسويق.

كان يمكن غض النظر عن التضـخم في دولة الرفاة، عندما كان المطلوب توسيع السوق الوطنية، لكن اليوم اصـبح التضـخم هو اسـوأ الاشـياء. كما انه من المطلوب ايضًـا افكارًا تقدم

التبرير النظري لكل هذا، بما في ذلك تبرير المستوى المرتفع من البطالة، إذ ان الشركات العملاقة متعددة الجنسيات توظف الناس في الخارج أكثر مما توظفهم في الداخل. فالدولة لم تختف اذًا، انما حصل تغير مهم على الوظائف الاساسية المنوط بها تنفيذها. الامر اشبه بالعودة الى عصر الثورة الصناعية الاولى، حيث كان الاقتصاديون التقليديون ينادون بتقليص دور الدولة في الاقتصاد (لا عجب ان ادم سميث وريكاردو يشهدان اليوم عصرًا ذهبيًا جديدًا في الفكر الاقتصادي السائد في الجامعات لم يتمتعا بمثله طوال الخمسين عامًا التالية على الحرب العالمية الاولى). فالمطلوب اساسًا هو حرية التجارة وحرية تنقل رؤوس الاموال وهذا ما كان يدعوا اليه الاقتصاديون التقليديون [٢٨].

الاستنتاجات:

١. لم يعد للدولة دور في عملية الانتاج كما كان في السابق، بل صار المتحكم بالإنتاج الشركات العملاقة وارباب العمل.

٢. ان مفهوم الدولة القومية ولا سيما في العراق اخذ بالتلاشي نتيجة التنامي المطرد للاقتصاد العالمي، فقد حل محل هذا المفهوم الاسواق المفتوحة على الاقتصاد والثقافة الانسانية.

٣. ان أحد اسباب الحربين العالميتين اضافة الى الحرب الباردة كان للقضاء على الدولة القومية والتحكم بالاقتصاد العالمي.

٤. تقوم الشركات العملاقة بغلق فروعها في الدول التي تعارض استثماراتها الانتاجية ومن ثم تراقب سياساتها مع الاستثمار الاجنبي من اجل الضغط عليها للقبول بشروطها.

٥. تمثل دولة الرفاه مصدر الشرور في نظر الليبراليين، فهي تضر بالضعفاء والمحرومين والتعساء، لأنها تقيد روح المغامرة والاعتماد على الذات لديهم.

٦. ان كثرة وجود الهيئات المستقلة في الدولة مؤشر على تفككها ونهايتها.

٧. ان مفهومي السيادة والعولمة لا يجتمعان في دولة، فالسيادة تمثل السلطة والروح الوطنية، في حين تمثل العولمة المصلحة المادية.

٨. ان الدول التي اخذت بنموذج العولمة وهي تعاني هشاشة في اقتصادها تُفرض عليها تبعية اقتصادية وثقافية للشركات العملاقة.

٩. قادت العولمة ومن خلال شركاتها العملاقة الدولة العراقية الى اتجاهين يؤديان الى انتزاع سيادتها وهما ربط الدولة بمنظمة التجارة العالمية، ومن ثم صراع الهويات. وكذلك عملت على اشاعة النمط الاستهلاكي في المجتمع واختزلت الانسان في البعد المادي لتبديد الثروات الوطنية وغسيل الاموال.

١٠. ان النظرية الكينزية التي تدعو الى دولة الرفاة والى تفعيل دور الدولة، اخذت بالتلاشي لأنها لم تستطع الوقوف بوجه العولمة.

الهوامش:

(١) محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مبادئ الادارة، ط١، دار الجنان لنتشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٤، ص ٩.

(٢) عبد العزيز النجار، الادارة الذكية، التخطيط، التنظيم، ادارة الافراد، اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الاســـكندرية، ٢٠٠٨، ص٧.

(٣) انتوني غدنز، علم الاجتماع مع مُدخلات عربية، ط٤، ت: فايز الصُّياغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٥، ص ٤٩٧.

(٤) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ط١، ت: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ١٩٩٨، ص٧٧.

(٥) مايك فيذرستون، ثقافة العولمة، القومية والعولمة والحداثة، ت: عبد الوهاب علوب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الاسرة، ٢٠٠٥، ص٦-٧.

(٦) انتوني غدنز، علم الاجتماع مع مُدخلات عربية، مصدر سابق، ص ١١٨.

(٧) اميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل تحولات الدولة الراهنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة منسوري، الجزائر، سنة ٢٠٠٨، ص ٣٧.

(٨) جلال امين، العولمة، القاهرة، دار الشروق، ط ٣، ٢٠٠١، ص ٢٣-٢٤.

(٩) جورج ريترز، العولمة نص اساس، ترجمة السيد امام، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٩٧.

(١٠) جورج ريترز، العولمة نص اساس، مصدر سابق، ص ٣١٥.

(١١) مولود زايد الطبيب، العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي، ط١، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر، بنغازي، ٢٠٠٥، ص ١٨٨.

(١٢) نبيل راغب، اقنعة العولمة السبعة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٧٦.

(١٣) ريتشارد مينشن، الأمة والمواطنة في عصر العولمة (من روابط وهويات قومية الى اخرى متحولة)، ترجمة عباس، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠، ص ٧-٨.

(14) العاقب سـفيان، الدولة والعولمة: نهاية السـيادة، فرانسـيس فوكوياما انموذجا، رسـالة ماجسـتير، الجزائر، جامعة وهران، ٢٠١٦، ص٤٥-٤٦.

(١٥) الحبيب الجنحاني، العولمة والفكر العربي المعاصر، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢، ص ٣٥.

(١٦) انتوني جيدنز، الطريق الثالث، ترجمة احمد زايد واخرون، ص ٤٧-٤٨.

(١٧) كلاوس موللر، العولمة، ترجمة محمد ابو حطب خالد، ط ١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٦.

(١٨) محسن احمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ط١، ٢٠٠١، ص ٣٣٥-٣٣٦.

(١٩) زديك الطاهر والعربي رزق الله بن مهيدي، العولمة وتقويض مبدأ السيادة. مجلة الباحث، العدد ٢، ٢٠٠٣، ص ٣٦.

(٢٠) جلال امين، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٠، ص ١٦١-١٦٢.

(٢١) محمد سعيد طالب، الثقافة والتنمية المستقلة في عصر العولمة (التخلف العربي ثقافي ام تكنولوجي)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٥، ص ٦٢.

(٢٢) مولود زايد الطبيب، مصدر سابق، ص ١٩٢.

(٢٣) صلاح الدين محمد طحيطر المشاقبة، أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي/ دراسة حالة (العراق انموذجًا)، ط١، المركز الديمقراطي العربي، برلين – المانيا، ٢٠٢١، ص ٢٤.

(٢٤) صلاح الدين محمد طحيطر المشاقبة، مصدر سابق، ص ٦٩.

(٢٥) صلاح الدين محمد طحيطر المشاقبة، مصدر سابق، ص ٣٥.

(٢٦) صلاح ياسين محمد الحديثي ومعتز خالد عبد العزيز، التأثيرات السلبية والايجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، مجلد ١١، العدد ١، ٢٠١١، ص ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦.

(٢٧) مولود زايد الطبيب، مصدر سابق، ص ١٨٠-١٨١.

(٢٨) جلال امين، العولمة، مصدر سابق، ص ٢٦-٢٧.

المصادر

أولاً: الكتب:

١- انتوني جيدنز، الطريق الثالث، ترجمة احمد زايد واخرون.

٢- انتوني غدنز، علم الاجتماع مع مُدخلات عربية، ط٤، ت: فايز الصُياغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٥.

٣- جلال امين، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٠.

٤- جلال امين، العولمة، القاهرة، دار الشروق، ط٣، ٢٠٠١.

٥- جورج ريترز، العولمة نص اساس، ترجمة السيد امام، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥.

٦- الحبيب الجنحاني، العولمة والفكر العربي المعاصر، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢.

٧- ريتشارد مينشن، الأمة والمواطنة في عصر العولمة (من روابط وهويات قومية الى اخرى متحولة)، ترجمة عباس، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠.

٨- صلاح الدين محمد طحيطر المشاقبة، أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي/ دراسة حالة (العراق انموذجًا)، ط١، المركز الديمقراطي العربي، برلين – المانيا، ٢٠٢١.

٩- عبد العزيز النجار، الادارة الذكية، التخطيط، التنظيم، ادارة الافراد، اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠٨.

١٠- فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ط١، ت: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ١٩٩٨.

١١- كلاوس موللر، العولمة، ترجمة محمد ابو حطب خالد، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.

١٢- مايك فيذرستون، ثقافة العولمة، القومية والعولمة والحداثة، ت: عبد الوهاب علوب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الاسرة، ٢٠٠٥.

١٣- محسن احمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ط١، ٢٠٠١.

١٤- محمد سعيد طالب، الثقافة والتنمية المستقلة في عصر العولمة (التخلف العربي ثقافي ام تكنولوجي)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٥.

١٥- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مبادئ الادارة، ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٤.

١٦- مولود زايد الطبيب، العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي، ط١، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر، بنغازي، ٢٠٠٥.

١٧- نبيل راغب، اقنعة العولمة السبعة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

١- اميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل تحولات الدولة الراهنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة منسوري، الجزائر، ٢٠٠٨.

٢- العاقب سفيان، الدولة والعولمة: نهاية السيادة، فرانسيس فوكوياما انموذجا، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة وهران، ٢٠١٦.

ثالثاً: البحوث والدراسات:

١- زديك الطاهر والعربي رزق الله بن مهيدي، العولمة وتقويض مبدأ السيادة. مجلة الباحث، العدد ٢، ٢٠٠٣.

٢- صلاح ياسين محمد الحديثي ومعتز خالد عبد العزيز، التأثيرات السلبية والايجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، مجلد ١١، العدد ١، ٢٠١١.

Resources

Firstly: Books:

1- Anthony Giddens, The Third Way, translated by Ahmed Zayed and others.
2- Anthony Giddens, Sociology with Arabic Inputs, 4th Edition, T: Fayez Al-Sayagh, The Arab Organization for Translation, Center for Arab Unity Studies, Beirut - Lebanon, 2005.
3- Jalal Amin, Arabs and Globalization, research and discussions of the intellectual symposium organized by the Center for Arab Unity Studies, Beirut, 3rd edition, 2000.
4- Jalal Amin, Globalization, Cairo, Dar Al-Shorouk, 3rd edition, 2001.
5- George Ritters, Globalization is a basic text, translated by Mr. Imam, 1st Edition, The National Center for Translation, Cairo, 2015.
6- Habib Al-Janhani, Globalization and Contemporary Arab Thought, 1st edition, Dar Al-Shorouk, Cairo, 2002.
7- Richard Minchen, The Nation and Citizenship in the Age of Globalization (from national ties and identities to other transformed ones), translated by Abbas, the Syrian General Organization for Books, Damascus, 2010.
8- Salah al-Din Muhammad Tahtar al-Mashaqba, The Impact of Globalization on State Sovereignty in the Arab World / Case Study (Iraq as a Model), 1st Edition, Arab Democratic Center, Berlin - Germany, 2021.
9- Abdel Aziz Al-Najjar, Smart Management, Planning, Organizing, Personnel Management, Decision Making, Modern Arab Office, Alexandria, 2008.
10- Philip Brough, Political Sociology, 1st Edition, T: Muhammad Arab Sasila, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut - Lebanon, 1998.
11- Klaus Müller, Globalization, translated by Muhammad Abu Hatab Khaled, 1st Edition, The National Center for Translation, Cairo, 2010.
12- Mike Featherstone, The Culture of Globalization, Nationalism, Globalization and Modernity, T: Abdel Wahhab Alloub, Cairo, Egyptian General Book Organization, Family Library, 2005.
13- Mohsen Ahmed Al-Khudairi, Invasive Globalization, Cairo, The Arab Nile Group, 1st edition, 2001.
14- Muhammad Saeed Taleb, Culture and Independent Development in the Age of Globalization (Arab Backwardness, Cultural or Technological), Publications of the Arab Writers Union, Damascus, 2005.
15- Muhammad Al-Fateh Mahmoud Bashir Al-Maghribi, Principles of Management, 1st Edition, Dar Al-Jinan for Publishing and Distribution, Amman, 2014.
16- Mouloud Zayed Al-Tabib, Globalization and Community Cohesion in the Arab World, 1st Edition, International Center for Studies and Research of the Green Book, Benghazi, 2005.
17- Nabil Ragheb, The Seven Masks of Globalization, Dar Gharib for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, 2001.

Secondly: Letters and Theses:

1- Amira Hanachi, The Principle of Sovereignty in Light of the Current State Transformations, Master Thesis, Faculty of Law, Department of Public Law, Mansouri University, Algeria, 2008.
2- Al-Aqib Sufyan, The State and Globalization: The End of Sovereignty, Francis Fukuyama as a Model, Master Thesis, Algeria, Oran University, 2016.

Third: Research and Studies:

1- Zadik Al-Taher and Al-Arabi Rizkallah Bin Mahidi, Globalization and Undermining the Principle of Sovereignty. Researcher Journal, Issue 2, 2003.
2- Salah Yassin Muhammad Al-Hadithi and Moataz Khaled Abdel-Aziz, The negative and positive effects of globalization on social, cultural, political and economic issues, College of Basic Education Research Journal, Volume 11, Issue 1, 2011.